

برنامج الإدماج القانوني للفقراء مذكرة تقديم

تعمل لجنة الأمم المتحدة للإدماج القانوني للفقراء على اقتراح توصيات جديدة لخفض نسبة الفقر عبر توسيع الحماية القانونية للفقراء، و تقوية حقوقهم في الملكية و حقهم في الشغل، و ذلك في جو يجب أن يطبعه الولوج للعدالة و يقوي فرص تأسيس قانوني لمقاولات ناجحة.

يكتسي الفقر مظاهر متعددة، و من المظاهر المثيرة في هذا الشأن هو كون أفقر القطاعات في العالم لا تستفيد كثيرا من حماية دولة القانون، و أن ما نسميه عادة القطاع غير النظامي أو غير القانوني (العائلي، المحلي و الوطني) يفترق إلى تغطية قانونية ناجعة و إلى أنظمة مهيكلة للإدماج و من ثمة يحرم المواطنين من فرص تحسين أوضاعهم الاجتماعية و الاقتصادية.

و يترجم هذا النوع من التهميش على مستوى العديد من الدول بتدني النمو و تسجيل نقص في مجال الاستثمارات كما تؤدي نتائجها النهائية، في بعض المجتمعات، إلى توترات متزايدة و إلى عدم الاستقرار.

و للحد من ظاهرة الفقر فإنه من الضروري توسيع دولة القانون لفائدة المواطنين أغنياء كانوا أم فقراء رجالا و نساء قرويين أو حضرين. إن ضمان حق الملكية لقطاعات فقيرة مثلا يعتبر بحق تحديا كبيرا يستدعي رفعه انخراطا قويا و قرارا سياسيا و كذلك خطة عمل ملائمة لواقع كل بلد.

انبثقت هذه المبادرة، الرامية إلى إدماج قانوني للفقراء، عن اقتناع بأن مكافحة الفقر و تحقيق أهداف الألفية للتنمية البشرية بادرة رهينة بتمكين أقوى للمواطنين و تعزيز قدرات الفقراء منهم، عن طريق تبني برامج اجتماعية ملائمة و توفير فرص يمنحها القانون .

و تقترح هذه المبادرة برنامجا من النقاط التالية:

- تشجيع الدعم و الانخراط السياسي لبناء برنامج و خطط للإصلاح لتسهيل إدماج الفقراء و تمتيعهم بالحقوق؛
- توفير الضمانات لولوج حقوق الملكية العقارية و الأخرى لصالح الفقراء و دعم الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية لتحسين القدرة الاقتصادية و الاجتماعية للسكان الفقيرة و المساهمة في الحد من ظاهرة الفقر؛
- تقييم طريقة ولوج المنظمات لمعالجة القطاعات التي تعاني من خصائص و التي تزخر بمؤهلات تنموية؛
- معالجة الثغرات الحاصلة في المصطلحات فيما يهم الحماية القانونية للممتلكات و حقوق الملكية في علاقتها بإشكاليات التنمية، و ذلك لتفادي النزاعات، و نهج المساواة بين الجنسين و الإدماج الاقتصادي و الحكامة في التدبير، و إدارة العدل و تطبيق القوانين و تكوين رأس المال، و منح القروض خاصة عندما يتعلق الأمر بملكية الأراضي و الماء و الطاقة و السكن، و توفيرها بأثمنة معقولة؛
- وضع حصيلة للتجارب الدولية عن طريقة مساهمة الخبراء و ممثلي السلطات العمومية و المجتمع المدني و القطاع الخاص و المنظمات الدولية؛

- إنجاز بيانات من شأنها أن تساعد المشرع على وضع برامج تكميلية تستجيب للحاجيات الحقيقية للفقراء واقتراح إصلاحات على المستوى الوطني؛

يبدأ تنفيذ هذا البرنامج من شتنبر 2007 إلى غاية دجنبر 2007 و تشكل المرحلة الأولى منه سلسلة من الاستشارات الوطنية حول المواضيع التالية:

1. الولوج إلى العدالة و دولة القانون؛
2. حقوق الملكية؛
3. حقوق الشغل؛
4. الإدماج القانوني للأنشطة غير النظامية.

الموضوع الأول : و لوج العدل و سلطة القانون

وتشمل التساؤلات المتعلقة بهذا الموضوع النقاط التالية:

- هل توجد فئات اجتماعية مهمشة من و لوج العدالة ، و هل هذه وضعية إرادية؟
- ماهي نسبة هذا المشكل و كيف يمكن مقارنته مع النظر عن قرب لحالة المرأة ؟
- هل يشكل جهل الحقوق و سير المنظومة القضائية حاجزا لولوج العدالة لدى الفقراء ؟ و هل توجد عوائق لغوية و ثقافية تحول دون هذا الولوج لدى المرأة و الفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة ؟ و ما العمل لمعالجة هذه الحالات و جعل النظام القضائي أكثر شفافية حتى يمكن للفقراء أن يطلعوا على نجاحه أو اختلال النظام القانوني ؟
- ماهو الدور المناسب للمساعدة القضائية و عمل غير المحامين و المساعدين لخدمة المساعدة القانونية و القضاء ؟
- ماهي الحوافز المادية و غيرها للمحامين لمساعدة الفقراء ، و هل هناك إصلاحات قانونية تهدف إلى تسهيل الخدمات لتشجيع القطاع الخاص على المساندة القانونية للفقراء و المرأة على وجه الخصوص ؟
- ماهي العلاقة بين الولوج للعدالة أو إلى القنوات غير الرسمية ؟
- فيما يتعلق بملكية الأرض و النزاعات المرتبطة بالملكية ماهي العلاقة بين الآتي إلى القانون أو إلى القنوات الرسمية لحل النزاعات ؟ ماهي طبيعتها و هل يمكن للحكومة و مجموعة المانحين تتبع السياسات التي تدعم القطاع غير الرسمي أو التقليدي للقانون و هل هذا من شأنه أن يساعد المرأة أم أنه سيشكل عائقا إضافيا لإدماجها ؟
- ماهي الحظوظ التي يمكن توفيرها لتوسيع الآليات القانونية و القضائية لجعل الحكومة توفر الخدمات الاجتماعية الأساسية، و هل توفير هذه الخدمات يلبي حاجيات المواطنين و كيف يمكن للإصلاحات أن تدعم الإدماج القانوني للفقراء و محاربة الرشوة و حالة الركود التي تعرفها حياتها اليومية ؟

الموضوع الثاني : قوانين الملكية

- إلى أي مدى يؤثر غياب تأمين الملكية على الفقراء في المدن و ضواحيها و في العالم القروي؟ و إلى أي مدى يكرس غياب حقوق الملكية ، ظاهرة الفقر؟ و ماهي تداعيات ذلك على المرأة و الشرائح الاجتماعية الهشة ؟
- ماهي العوائق التي تحول دون ضمان حقوق الملكية للفقراء قصد مساعدتهم للخروج من ضائقة الفقر؟ هل هناك عدد كبير من الفقراء لا يتمتعون بحقوق الملكية؟ و ماهي التغييرات الضرورية لرفع هذه العوائق ؟
- ماهي المجموعات التي يمكنها مساندة التغييرات التي تمكن الفقراء من و لوج أكبر لحقوق الملكية و كيف يمكن دعمها و انخراطها ؟ و من سينخرط في دينامية التغيير التي ستمكن الفقراء من حقوق الملكية ؟ و

كيف يمكن دعم هذه الدينامية؟ كيف يمكن للفقراء و جمعيات المجتمع المدني و المؤسسات العمومية أن تساهم في ذلك؟ و كيف يمكن إدماج المرأة وإسماح صوتها؟

- ماهي التجارب التي من شأنها أن توضح المجهودات التي ساهمت في إعطاء الفقراء حقوقهم في الملكية؟ وكيف استفاد هؤلاء من تلك الحقوق وما هي آثار ذلك على المرأة و الشرائح الاجتماعية الأكثر هشاشة؟
- كيف تهتم المحاكم بحقوق الفقراء في الملكية؟ و هل يمكن حماية حقوق الملكية للفقراء دون تحقيق ولوج أفضل للعدالة؟ و هل توجد شرائح اجتماعية لا تستفيد من هذا الولوج (حالة المرأة)؟
- ماهي التداعيات التي يمكن أن تنتج عن تمكين الفقراء من حقوقهم الملكية مع إشارة للاساءات التي تطالهم و كيف يمكن التخفيف من حدة ذلك خاصة على وضعية المرأة؟
- كيف يمكن لإصلاح حقوق الملكية أن يأخذ بعين الاعتبار العادات و البنيات التقليدية؟ وكيف يمكن حماية ذوي الحقوق الجماعية و الاعتراف بهم؟

الموضوع الثالث : الحقوق المتعلقة بالشغل

- ماذا تعني هذه الحقوق حين يتعلق الأمر بالتشغيل الذاتي و الأجور في القطاع غير النظامي؟ وما هي أوجه الاختلاف بين وضعية الرجل و المرأة؟
- ماهي الدوافع الاقتصادية و الاجتماعية للاهتمام بحقوق العمل في القطاع الاقتصادي غير النظامي؟
- ماهي الحقوق الواجب دعمها في الاقتصاد المنظم أو التي يمكن توسيعها إلى كافة العمال و الأجراء وما هي ابسط الحقوق الممنوحة للمرأة؟
- هل هناك إستراتيجية وطنية أو حالات يمكن الاستناد إليها لحماية حقوق العمل؟
- كيف يمكن خلق تغيير ايجابي وما هو دور المؤسسات في هذا الاتجاه؟ ومن هم الفاعلون و الشركاء الذين سيسهلون مسلسل الإصلاح و دور كل واحد فيه؟ وما هي العناصر الضرورية لإدماج قانوني للفقراء؟

الموضوع الرابع : الآليات القانونية لإدماج الأنشطة غير النظامية

إعطاء نبذة حول الأنشطة غير النظامية (قطاعات ، توزيع جغرافي ، ونسبة الرجال و النساء الخ)،

- ماهي نسبة الأنشطة غير النظامية في الاقتصاد الوطني؟ هل هناك تعريف بمكوناتها؟
- طبيعة المشاكل التي تعرفها الأنشطة غير المنظمة
- ماهي العوائق التي تعرقل إدماجها (قانونية وغيرها)
- هل هناك محاولات لحل هذه الإشكالية؟ مع إعطاء تفسيرات مدققة حول آثارها؟
- هل يوجد لدى القطاع غير المنظم منبر أو أو إطار جمعي للدفاع عن حقوق النشيطين داخله؟ وفي حالة وجوده ما هي آثار التنظيمات؟